

إشكالية البحث في مجال الإدارة الاستراتيجية وتوجهاتها المستقبلية

The problem of research in the field of strategic management and its future directions

غازيباون علي^{*1}

¹ جامعة البويرة (الجزائر)، a.razibaouene@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/04/13

تاريخ الاستلام: 2021/10/28

ملخص: لقد تطور البحث في الإدارة الاستراتيجية في العقود القليلة الماضية بشكل كبير، حيث لا يعكس هذا النمو والتخصص تقدماً مثيراً للاهتمام فحسب، بل يثير أسئلة حول حدود المجال واتجاهاته المستقبلية، في محاولة لتعزيز تراكم وتكامل الأفكار المرتبطة بالإدارة الاستراتيجية سنحاول من خلال هذه الدراسة فهم تطور الأبحاث في مجال الادارة الاستراتيجية وتوجهاتها المستقبلية انطلاقاً من سلسلة متكونة من أربعة محطات رئيسية وذلك بتسليط الضوء على أهم التحديات والمساهمات لكل محطة مع تحديد المزايا والعيوب التي تقدمها فيما يخص القضايا الجوهرية، مع تحديد حدود ومجالات البحث في هذا الحقل من حقول المعرفة وموضوعها فضلاً عن تحديد آليات التكامل المختلفة ومناقشة مزاياها وعيوبها

كلمات مفتاحية: الاستراتيجية؛ الإدارة الاستراتيجية؛ مقاربات الاستراتيجية.

تصنيف JEL : M14 ؛ M10 ؛ L29

Abstract:

Research in strategic management in the past few decades has evolved significantly as this growth and specialization not only reflects interesting progress, but raises questions about the boundaries of the field and its future directions, in an attempt to promote the accumulation and integration of ideas related to strategic management. Strategic management and its future directions based on a series of four main stations by highlighting the most important challenges and contributions for each station, identifying the advantages and disadvantages it presents with regard

to core issues, defining the limits and areas of research in this field of knowledge and its subject, as well as identifying the various integration mechanisms and discuss its advantages and disadvantages.

Keywords: Strategy, Strategic management, Strategic approaches.

Jel Classification Codes : L29 ; M10 ; M14.

1. مقدمة

إن تطور وتقدم مجال الإدارة الاستراتيجية قد حقق نجاحا ملحوظا بكل المقاييس تقريبا، وهو مجال جلب اهتمام الباحثين كثيرا، إذ يتكون القسم المختص في الإدارة الاستراتيجية في أكاديمية إدارة الأعمال (AOM) Academy of Management من أكثر من 5000 باحث مما يجعله ثاني أكبر قسم داخل AOM من حيث العضوية. كما تضاعفت العضوية في جمعية الإدارة الاستراتيجية Strategic Management Society ثلاث مرات خلال العقود الثلاثة الماضية حيث تحصي أكثر من 3000 عضو، وتحصي مجلة الإدارة الإستراتيجية The Strategic Management Journal المجلة الرائدة في هذا المجال أكثر من 1500 مشاركة في السنة، ويتم الاستشهاد بها أكثر من ثلاثين ألف مرة في السنة. هذه المبررات جعلت حقل الإدارة الاستراتيجية يتمتع في الوقت الحاضر بالسرعة في العديد من مدارس إدارة الأعمال والجامعات حيث ترتبط الإدارة الإستراتيجية الآن من حيث التدريس بشكل وثيق بدبلوم ماجستير إدارة الأعمال MBA في العديد من الجامعات حول العالم.

إلى جانب هذا التقدم والتأثير فمن المفيد التفكير في بعض الإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا المجال عبر محطات زمنية مختلفة، إن الاستعراض التاريخي والتسلسلي لهذه المحطات يحدد التحديات الرئيسية التي يواجهها كل جيل ويوفر تصورات بشأن السبل التي قد يتمكن بها الباحثون من معالجة بعض الفرص الرئيسية المتاحة في هذا المجال اليوم، إن الهدف من هذه العملية هو توجيه البحوث الجديدة في الميدان إلى المراجعات العديدة التي حدثت من أجل فهم معمق لأدبيات هذا المجال وأسسها الفكرية ، نذكر على سبيل المثال المراجعات التي قام بها (Mintzberg, 1990), (Rumelt, Schendel, Teece, 1994, (Mahoney, McGahan, 2007), (Ghemawat, 2016), (Drnevich, 1999), (Mahoney, Schendel, 2020).

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التعرف على "التيارات الرئيسية للبحث في مجال الإدارة الاستراتيجية"، هل هذه

التيارات هي التي سادت في معظم الأبحاث؟، هل هي أقدم التيارات؟ هل هي أكثر التيارات تأثيرا؟

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- التيارات الرئيسية للبحث في مجال الإدارة الاستراتيجية هي تلك التي تناولت موضوع الميزة التنافسية في أبحاثها.

- يعتبر البحث في مجال الأسس الفكرية للإدارة الاستراتيجية أكثر تعقيدا نظرا لاختلاف الباحثين في تحديد مفهوم الإدارة الاستراتيجية.

أهداف الدراسة:

في محاولة منا تجميع الاتجاهات الفكرية الرئيسية في حقل الإدارة الاستراتيجية، تقدم هذه الدراسة مقارنة تختلف إلى كبير عن الأعمال الحالية، فإذا افترضنا أن الأعمال الحالية التي تتناول محتويات الاستراتيجية أي (التشخيص الداخلي والخارجي، الخيارات الاستراتيجية، التنفيذ والرقابة الاستراتيجية) تتشابه كثيرا من حيث الشكل والمحتوى، فإن الأمر ليس بهذا الوضوح بالنسبة للأعمال التي تركز على الأسس الفكرية لحقل الإدارة الاستراتيجية، فبفحص كتابين مرجعيين في هذا المجال، الكتاب الأول Pettigrew, Thomas & Whittington, Handbook of Strategy & Management, (2002) والكتاب الثاني (Hitt, Freeman et Harrison, The Blackwell Handbook of Strategic Management, 2001) يتبين لنا حجم الاختلاف بينهما سواء من حيث الشكل أو المضمون.

منهجية الدراسة:

لقد تم الاعتماد على مراجعة الأدبيات للقيام بهذه الدراسة، إذا كان تقديم أبرز النظريات في مجال الإدارة الاستراتيجية قد يبدو بسيطاً نسبياً في الوهلة الأولى، فإن الأمر في واقع الأمر أكثر تعقيداً وذلك لعدة مبررات، من الضروري اختيار تعريف محدد للإدارة الإستراتيجية، فبدون هذه العملية لا يمكن حصر التيارات الفكرية الممكن تضمينها في هذا المجال، وهنا يمكن اعتبار أي تيار يهدف إلى تكوين ميزة تنافسية للمؤسسة جزءا من حقل الإدارة الإستراتيجية.

2. إبستيمولوجيا الإدارة الاستراتيجية

يمكن فهم نظرية المعرفة (الإبستيمولوجيا) من خلال تبني المفهوم الوراثي لـ Piaget بمعنى دراسة قوانين المعرفة الصالحة في حقل من حقول المعرفة بتعبير Bachelard. يتعلق الأمر هنا القيام بعمل فكري ونقدي بشأن أساليب إنتاج المعرفة وقيمة المعرفة المنتجة: هي صالحة وفقاً لأي معايير؟ في ضوء ماذا؟ لمن؟

من الواضح أن هذا الجهد يأخذ كل معناه في حالة رفض البراديقم الوضعي الراديكالي الذي يوفر إجابة شاملة ونهائية -تسمح العلوم بإعطاء تمثيل سببي وموضوعي للواقع - وبالتالي ترجع قيمة المعرفة العلمية إلى الدقة المنهجية ولا سيما في جمع ومعالجة البيانات التجريبية. يجب أن يكون هذا العمل جزءاً لا يتجزأ في بناء كل بحث، حيث يتطلب قراءة شاملة ومتعمقة لهذا الحقل، ثم القدرة على تحديد هياكله أو خطوط القوة التي تنظمه، كما يفترض أن يتم تأهيل العلم الذي يميز هذه العلوم وفقاً لمعايير الصلاحية التي تحتفظ بها هذه المصنوفة الاستيمولوجية. (Martinet, 2014, p. 517)

1.2 مقاربات البحث في مجال الاستراتيجية

كلاسيكياً يمكن التمييز بين ثلاث مجالات للبحث في الاستراتيجية هي: مجال السياق الاستراتيجي، مجال المحتوى الاستراتيجي، ومجال المسار الاستراتيجي.

أولاً- مجال السياق الاستراتيجي: يشير السياق الاستراتيجي إلى السياق الداخلي والخارجي للمؤسسة، إذ يجب على كل مؤسسة أن تنظر في التهديدات والفرص المتاحة في بيئتها، يعد تحليل البيئة الخارجية العامة من الموضوعات البارزة في مجال الاستراتيجية حيث تم الاعتراف بالضغوط المتعددة التي تتعرض لها الصناعات المختلفة منذ ستينيات القرن العشرين. وبعد ذلك ركز الباحثون على مواضيع إضافية عديدة بما في ذلك الضغوط المؤسسية التي تؤسس "قواعد اللعبة" التي تعمل المؤسسات في إطارها. وأصبح تحليل الصناعة بعد ذلك تقليداً للبحوث منذ أوائل الثمانينات عندما أظهر M. Porter كيف يمكن استخدام أدوات الاقتصاد الصناعي لتحديد مدى جاذبية الصناعة. كان التحليل الثقافي قائماً على أبحاث علم الاجتماع لتسليط الضوء على تأثير القيم المشتركة على السلوكيات، ففي السياق الداخلي أظهر المحللون أن الاستراتيجيات كثيراً ما تتأثر بثقافة المؤسسة، أما على السياق الخارجي فقد تبين أن الاستراتيجيات يجب أن تكون متماشية مع الثقافات القطاعية أو الوطنية. ووفقاً للمقاربة المبنية على الموارد التي تركز على السياق الداخلي وبغية تحديد الخصائص المميزة لكل مؤسسة، فإن تحليل الاقتصادي للأسواق، والتحليل النفسي للنزعة العاطفية أو الإدراكية، والتحليل الاجتماعي للثقافة التنظيمية، كل ذلك من شأنه أن يجعل من الممكن تحديد نقاط قوة (أو موارد) تساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة أو نقاط ضعفها. (Durand & Shimada, 2018, p. 9)

ثانياً- مجال المحتوى الاستراتيجي: يتعلق المحتوى الاستراتيجي بطبيعة الاستراتيجيات المختلفة واحتمالات نجاحها بمعنى ما ترغب القيام به، والمسار الذي تنوي سلوكه نحو المستقبل، (اختيار مجالات النشاط والمناطق الجغرافية التي ترغب في خدمتها، أو تشكيلة المنتجات التي ستقدمها، الأسواق وقطاعات

الزبائن التي تستهدفها، الموارد التي ستخصصها للقيام بذلك، وكذلك نماذج الأعمال التي ستصممها وتنفذها؟، وبالتالي فإن مجال المحتوى يتعلق بسؤال "ماذا؟"، أي "ماذا ينبغي أن نفعّل؟"، فالمؤسسة هنا بين "ماذا تريد أن تفعّل" و "ما الذي يمكنها أن تفعّله؟"، أي أنها عالقة بين ضغوطات المنافسين والتغيرات المصاحبة لها ومحدودية الموارد المتاحة لها. (Fréry, 2017, pp. 19-20)

إن مجال المحتوى الاستراتيجي يختص بنجاعة الخيارات الاستراتيجية المختلفة، وقد بدأ مجال قياس الأداء الاستراتيجي باستخدام التحليل الاقتصادي لفهم نجاح استراتيجيات التنوع المختلفة، ولا يزال هذا الفرع نشطاً للغاية اليوم، مع تنوع القضايا التي يتم التعامل معها وهي في ازدياد مستمر: من خلال مثلا قياس مدى اهتمام المؤسسة بالاستراتيجيات الحديثة للابتكار، أو استراتيجيات التدويل، أو حتى الأشكال المتعددة من التحالفات والشبكات التي تتبناها المؤسسات في العصر الحالي. ويستند قياس الأداء الاستراتيجي في أغلب الأحيان إلى تحليل دقيق للخيارات الاستراتيجية وتعبئة المفاهيم الاقتصادية، من أجل تحديد الاستراتيجيات الأكثر فعالية وفي أي ظروف يمكن تحقيق هذه النجاعة، وهو يعارض فكرة أن بعض الاستراتيجيات ستكون جيدة تماما، ويرفض التسليم أن بعض الاستراتيجيات جيدة إطلاقا.

ثالثا- مجال المسار الاستراتيجي: يركز المسار الاستراتيجي على العمليات التي تقوم بها المؤسسة لصنع استراتيجيتها، أي أنه يتعلق بوصف وفهم كيفية تحديد القضايا الاستراتيجية ومناقشتها. كما يمثل الطريقة التي تقرر، تنفذ وتراجع بها استراتيجيتها للاستفادة من التعلم الجديد الناتج عن هذه العملية، وهو يمثل أيضا كيفية ارتباط التنفيذ بالنية الاستراتيجية التي تم اعتمادها سواء بقصد أو بدون قصد، أو حتى من خلال ترتيبات صغيرة مفهومة جيدا والتي تؤدي في النهاية إلى الابتعاد عن النية الأصلية. إن مسألة المسار الاستراتيجي هي مدخل آخر في حقل الاستراتيجية يختص بالطريقة التي تفكر بها المؤسسة في الاستراتيجية، بمعنى أدق كيف تفعّل ذلك من أجل تعبئة الذكاء الجماعي، واستغلال مصادر المعلومات الداخلية والخارجية، إرسال الإشارات والتحليل إلى المجالات التي تتم فيها مناقشة الاستراتيجية ومحتوياتها، وتحديد المستويات الهرمية، ودمج الرؤى المتضاربة،... الخ. هذه العمليات تستمر إلى غاية التنفيذ مع بعض المراجعات الإستراتيجية التي قد يستوجبها ذلك. (Durand & Shimada, 2018, p. 10)

تعمل مقارنة المسار الاستراتيجي على مساعدة المديرين في عملية تطبيق الاستراتيجية، فمنذ ستينيات القرن العشرين، كان التخطيط الاستراتيجي يقوم على الأسس الاقتصادية والمقاربة العلمية لبناء نظم رشيدة وتحليلية لصياغة الاستراتيجية وتنفيذها. بيد أن الاستراتيجية ليست مجرد نظم: فهي تشمل أيضا الأفراد، فبداية من الثمانينيات أظهرت المقاربة المعرفية كيف تتحدى التصورات والمشاعر والجوانب

السياسية التحليل العقلاني، ويوصي الخبراء في هذه المقاربة بقبول الواقع غير المنضبط وغير العقلاني للمؤسسات بدلاً من محاولة فرض العقلانية النظرية. وأخيراً فإن المقاربة التي تتبعها الاستراتيجية كمنهجية تستخدم علم الاجتماع الجزئي لشرح المسار الاستراتيجي بالتفصيل، سواء كان رسمياً أو غير رسمياً، وتركز هذه المقاربة على الكيفية التي يقوم بها الأفراد بوضع الاستراتيجية وأهمية الأدوات والمهارات التي يحتاجون إليها لتعبئة الموارد اللازمة لها.

إن نصف قرن من الأبحاث في مجال الاستراتيجية قد أنتج العديد من المقاربات. وكل من هذه المقاربات قادرة على تقديم توضيحات، لا بد من التعامل مع المشاكل الاستراتيجية دوماً من خلال وجهات نظر عديدة. إن الاستراتيجية التي تستند فقط إلى معايير اقتصادية قد تفشل بسرعة بسبب عوامل نفسية واجتماعية. وعلى عكس ذلك فإن أي استراتيجية يتم اختيارها على أسس نفسية للحماس العاطفي أو لأسباب اجتماعية للقبول الثقافي فقط لن تحظى بأي فرصة للنجاح ما لم تكن قائمة أيضاً على ظروف اقتصادية مناسبة. نستنتج مما سبق أن معالجة الاستراتيجية من زاوية واحدة غير كافية بشكل عام لتحقيق استراتيجية ناجحة، إذ يتطلب التحليل الكامل عادة رؤى اقتصادية ونفسية واجتماعية.

2.2 مقاربات البحث في مجال الاستراتيجية

إن البحث في مجال الاستراتيجية يعني أن تكون ناقدًا للمقاربات القائمة بالإضافة إلى البحث عن أشياء جديدة ومختلفة، وبشكل خاص ينطوي استكشاف الاستراتيجية على البحث عن زوايا جديدة للمشاكل الاستراتيجية، إلا أن التقييم الشامل لإستراتيجية أي مؤسسة يحتاج إلى أكثر من مقارنة واحدة لفهم هذه المشاكل. سنحاول هنا تقديم أربع وجهات نظر مختلفة حول الإستراتيجية بحيث تعطي منظورات متميزة ومبيرة نظرياً حول الاستراتيجية التي تمكن من إدراك الطرق المختلفة للاستراتيجية. وتغطي مقاربات الاستراتيجية الأربعة طرق النظر في قضايا الاستراتيجية بشكل مختلف من أجل توليد رؤى إضافية تساعد على انتقاد الأساليب السائدة وإثارة قضايا أو حلول جديدة. وعلى هذا ورغم أن هذه المقاربات مستمدة من نظرة أكاديمية بحتة، إلا أنها عملية للغاية في تنفيذ الاستراتيجية.

تألف مقاربات الاستراتيجية من: (Whittington, Regné, Angwin, Johnson, & Scholes, 2020, pp. 184-185)

- **الاستراتيجية كتصميم:** وهو يعني تطوير الاستراتيجية بصفة مجردة وتشبه طريقة المهندس المعماري، حيث تركز هذه المقاربة على التحليل للبيانات القابلة للقياس الكمي وتستلزم مقارنة منهجية، تحليلية وعقلانية.

- الاستراتيجية كتجربة، ترتبط بفكرة مفادها أن الاستراتيجيات السابقة تؤثر على الاستراتيجيات المستقبلية، حيث تلعب خبرة الأفراد وأنماط التفكير الضمنية والروتينات والثقافة التنظيمية دوراً رئيسياً. وتتأثر الاستراتيجية بالحدس والعادات ووجهات النظر والإجراءات الروتينية لصناع القرار.
- الاستراتيجية كتعقيد، تركز على الأفكار الجديدة والإبداع، والتي تنشأ بطرق لا يمكن التنبؤ بها في أي مؤسسة، فالمقاربتين السابقتين مثلاً لا تسمحان بتفسير الابتكارات الاستراتيجية الجذرية. فمقاربة التصميم تعتبر جامدة جداً وموجهة، بينما تعتمد مقاربة التجربة كثيراً على الماضي، ولهذا السبب فإن مقاربة التعقيد تفترض أن الاستراتيجية تنشأ في الأساس وفي محيط المؤسسات وفقاً لعمليات لا يمكن التنبؤ بها في استجابة للتغيرات الطارئة على البيئة.
- الاستراتيجية كخطاب: تركز هذه المقاربة على كيفية استخدام المديرين للغة لتحديد المشاكل، وصياغة المقترحات، ومناقشة الحلول، وفي الأخير توصيل القرارات الاستراتيجية للتأثير على صناعة الاستراتيجيات. إن اتقان اللغة الاستراتيجية يسمح بالاستفادة من التحليلات "الموضوعية" من أجل زيادة نفوذهم وقوتهم وشرعيتهم.

3. تطور البحث في مجال الإدارة الاستراتيجية:

يمكن التمييز بين أربع محطات رئيسية لتطور الأبحاث المرتبطة بالإدارة الاستراتيجية هي كما يلي:

1.3 ميلاد الاستراتيجية: إن تحديد منشأ الإدارة الاستراتيجية ليس واضحاً بقدر ما قد يبدو حيث يربط طلاب إدارة الأعمال والأساتذة خارج التخصص منشأ هذا الحقل إلى بداية الثمانينات خاصة من خلال اسهامات Porter الشهيرة التي تعتبر المنطلق لكل الدورات التدريبية في مجال الإدارة الاستراتيجية خاصة فيما يخص تحليل الصناعة، إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك حيث يرى (Freedman) أن أصول الاستراتيجية تعود إلى تطور الانسان وكتابات اليونان القديمة، ويتفق أغلب الباحثين أن كتابات Sun Tzu في المجال العسكري والخاصة بفن إدارة الحروب أي المجال العسكري هي نقطة انطلاق كل الدراسات المرتبطة بالاستراتيجية، لذلك من الصعب تحديد تاريخ محدد بوضوح لميلاد الاستراتيجية، كما بات واضحاً أن مصطلح "الاستراتيجية" هو مفهوم غير متبلور إلى حد كبير وغير متعارف عليه، ويمكن أن نشير هنا أن مفهوم الإدارة الإستراتيجية يختلف عن مفهوم الإدارة الاستراتيجية حتى ولو استخدم اختصاراً له.

وبالتأمل في تاريخ ظهور مجال الاستراتيجية ناقش كل (Rumelt, Schendel, Teece) أهمية المحاضرات الخاصة بسياسات الأعمال Business Policy التي كانت تلقى على الطلاب في كليات إدارة الأعمال في جامعة Harvard حيث كانت تدرس في شكل دراسة حالات عملية لمؤسسات تعاني من مشاكل حيث تقترح حلول عملية لهذه المؤسسات، وكذلك الكتابات المبكرة حول الاستراتيجية من خلال مكاتب الاستشارة في الشركات التي تعود إلى الثلاثينيات من القرن العشرين. وعموماً يستقر الباحثون على كتاب (Chandler) التاريخي حول الاستراتيجية والهيكل الأساس للإدارة الحديثة كأول إطار مرجعي في مجال الإدارة الاستراتيجية، الذي يؤكد على الأدوار المركزية التي تضطلع بها المؤسسة (الهيكل والعمليات المختلفة مثل الصياغة، التنفيذ، التقييم والمراقبة) كما يشير أيضاً إلى أهمية عنصر "الإدارة" في حقل الإدارة الاستراتيجية، (Richard P. , Schendel, & Teece, 1995, p. 9) وإذا كانت ستينيات القرن العشرين تعتبر بمثابة الميلاد لهذا الميدان، فإن الأسس المفاهيمية المبكرة كانت متوفرة أيضاً في ذلك الوقت بفضل جهودات (Ansoff) وكذلك كتاب Corporate strategy لكل من (Learned, Christensen, Andrews, Guth) ، حيث أصبحت دور الممارسة الإدارية هو تحقيق الفعالية التنظيمية (أي القيام بالأمر الصحيحة) والذي يعبر عن أحد السمات المميزة لبحوث الإدارة الاستراتيجية. وإذا أردنا التدقيق أكثر في تطورات البحث في مجال الإدارة الاستراتيجية فإن المؤتمر الذي نظمه Dan Schendel و Charles Hofer سنة 1977 يعد بمثابة الاطار المرجعي لكل الأبحاث في هذا المجال، حيث أعقب ذلك فهرسة الاحتياجات والفرص البحثية الأكثر إلحاحاً، والتي تم تنظيمها في ثمانية عشر مجالاً بحثياً مختلفاً كما يلي: (Schendel & Hofer, 2013, pp. 515-516)

- الإطار المفاهيمي للاستراتيجية
- عمليات الإدارة الاستراتيجية
- مجالس الإدارة
- أدوار الإدارة العمومية في الإدارة الاستراتيجية
- هيكلية وصياغة الأهداف
- المسؤولية الاجتماعية
- صياغة الاستراتيجية
- التحليل البيئي
- تقييم الاستراتيجية

- محتوى الاستراتيجية
- أنظمة التخطيط الرسمية
- تنفيذ الاستراتيجية
- الرقابة الاستراتيجية
- زيادة الأعمال والمشاريع الجديدة.
- الشركات المتعددة الأعمال / الشركات المتعددة الثقافات
- الإدارة الاستراتيجية في المنظمات غير الربحية
- سياسات الأعمال والادارة الاستراتيجية.
- مناهج البحث في الإدارة الاستراتيجية.

وقد سهر على تحديد الاحتياجات والفرص البحثية المحددة سابقا لجنة مكونة من 56 باحثا ومديرًا حضروا "مؤتمر بيتسبرغ" الشهير في ماي 1977، نشير هنا إلى أن بعض المجالات البحثية المشار إليها في المؤتمر قد تجاوزها الزمن اليوم، حيث ابتعدت المؤسسات عن نظم التخطيط الرسمية على سبيل المثال، ومع ذلك فإن قائمة المواضيع هذه قد صمدت كثيرا أمام اختبار الزمن إذ لا تزال الاطار المرجعي للعديد من الأبحاث في حقل الإدارة الاستراتيجية، كما يبدو أن بعض المجالات مثل التفاعل بين السياسة العامة والإدارة الإستراتيجية أصبح واضحا بشكل خاص لأنها تلقت قدرًا كبيرا من الاهتمام البحثي . هذا وإن كان الباحثون اليوم يهتمون بمواضيع محددة ودقيقة جدا في مجال الادارة الاستراتيجية إلا أن (Bettis & Blettner) يلاحظان أن الباحثين في مؤتمر بيتسبرغ لم يكونوا مهتمين فقط بمسائل محددة في مجال الإدارة الاستراتيجية، بل كانوا ملتزمين بإنشاء حقل بحث جديد في مجال إدارة الأعمال، وتحديد المتطلبات الأساسية في برامج MBA، وبناء برامج جديدة للدكتوراه المخصصة للإدارة الاستراتيجية. (Bettis & Blettner, 2020, p. 76)

2.3 بلورة القضايا الأساسية للإدارة الاستراتيجية:

إن إطلاق مجلة الإدارة الاستراتيجية SMJ سنة 1980 وجمعية الإدارة الاستراتيجية SMS سنة 1981 يعد بمثابة البنية التحتية للتطلعات التي تم التعبير عنها في مؤتمر بيتسبرغ، حيث أفضت المناقشات المبكرة لحقل الإدارة الاستراتيجية أن طبيعة هذا الميدان تتطلب الاعتماد على أدبيات متعددة، تتراوح بين الاقتصاد وعلم الاجتماع وكذلك علم النفس والعلوم السياسية، وغير ذلك من العوامل بهدف إيجاد حلول للمشاكل العملية التي يواجهها المسيرين .

يميز هذه المحطة الأعمال التي قدمها كل من (Teece , Schendel , Rumelt) والتي تخص القضايا الأساسية للاستراتيجية، حيث يرى هؤلاء أن مجالات الإدارة الاستراتيجية لا يمكن أن تعالج من خلال براديقم واحد يجمع كل المجالات، وإنما يجب تفصيل هذه القضايا بطريقة تساعد في توجيه البحوث وإعادة تركيزها، حيث يفترض هنا أن كل قضية أساسية يمكن أن تساعد في تحديد مجال من مجالات الإدارة الاستراتيجية وتوجيه الباحثين في هذا المجال. فعلى سبيل المثال طرح Coase التساؤل الجوهرى التالي: "ما هو سبب تواجد المؤسسة؟"، تكمن القيمة الدائمة للقضايا الأساسية في قدرتها على الإشارة إلى سلوك طريق بحث محتمل يوجه ويوحد جهود البحث. وقد أشار كل من (Rumelt, Schendel & Teece) إلى أن بعض هذه القضايا تعتبر عامة، والبعض الآخر لا يسهل ربطها بنظرية أو منهج قابل للاستخدام لجعله قابل للتتبع، تساءل هؤلاء أيضا عن قضايا أساسية أخرى مثل طبيعة المؤسسات وعملية صنع القرار فيها، كيفية تأثير المنافسة عليها، دور الادارة في التأثير على قيمة المؤسسات أو تكاليفها، وعن دور البيئة العالمية المعقدة في التأثير على ديناميكية الاعمال. وقد أدى ذلك إلى تحديد أربع قضايا أساسية تحدد بشكل فريد مجال الإدارة الاستراتيجية: (Richard P. , Schendel, & Teece, 1995, p. 10)

- كيف تتصرف المؤسسات؟ (على سبيل المثال، هل تتصرف كأنها جهات فاعلة عقلانية؟).
- لماذا المؤسسات متميزة؟ (ما الذي يفسر عدم التجانس بين الموارد والأداء للمنافسين المباشرين على الرغم من تكافؤ فرص المنافسة وإمكانية المحاكاة؟).
- ما هي الوظيفة أو القيمة المضافة لوحدة المقر في مؤسسة متنوعة؟ (أي ما يحد من نطاق المؤسسة؟).
- ما الذي يحدد النجاح أو الفشل في المنافسة الدولية؟ (أي ما هي أسباب النجاح وما هي مظاهرها الخاصة في البيئات الدولية أو المنافسة العالمية؟)

وإذا اعتبرنا أن القضايا الأساسية في الاستراتيجية مرتبطة بنظريات تغطيها مجالات أخرى في حقل الإدارة إلا أنها تحتفظ أيضًا بخصائص مميزة. في وقت لاحق ناقش كل (Schendel, Rumel, Teece) أهمية القصور التنظيمي في العملية الاستراتيجية وذلك بطرح العديد من الأسئلة مثل (كيف تتطور الصناعات؟، كيف يتم إنشاء الكفاءات التنظيمية واستدامتها؟، لكنهم لم يسلطوا الضوء عليها كقضايا أساسية نظرًا لعدم وجود أسس بحثية ميدانية كافية في ذلك الوقت.

من الجدير حاليًا إعادة النظر في الكيفية التي عملت بها هذه القضايا الأساسية على تغذية البحوث في مجال الإدارة الاستراتيجية وساهمت في تعزيز هوية الميدان، ففي عصرنا الحالي لا ترتبط كثير من

الدراسات التي تناقش في مؤتمرات الاستراتيجية أو التي تنشر في المجلات المتخصصة بهذه المشاكل الأساسية، حيث تثير القضايا الأساسية عدة مسائل هامة بالنسبة للباحثين وللميدان بصفة أكثر شمولاً:

- هل ينبغي مراجعة هذه القضايا الأساسية بعد خمسة وعشرين عاماً في ضوء التغيرات التي طرأت على المؤسسات وبيئاتها (على سبيل المثال، التحديات التي تواجه الرأسمالية، وميزة الذكاء الاصطناعي،)?

- في ظل النطاق الحالي المتزايد باتساع البحوث في مجال الإدارة الاستراتيجية، هل يمكننا تحديد ما الذي يجعل البحث استراتيجياً؟ أو بدلاً من ذلك، هل يحتاج الميدان إلى التعبير عن بحوثه وحدوده بعبارات أكثر نظرية؟

- مع التأكيد على تطبيق نظريات ومناهج الاستراتيجية، كيف يمكن للمختصين في مجال الاستراتيجية التعلم من الممارسة الإدارية بشأن هذه المسائل أو غيرها من القضايا الأساسية؟

- كيف يمكن تحديد هوية بحوث الإدارة الاستراتيجية والحفاظ عليها على نحو أفضل؟

إن المواضيع التي يتم معالجتها في الإدارة الاستراتيجية ليست ثابتة ولا ينبغي أن تكون كذلك، لأنها في نهاية المطاف تطبق في الميدان الذي يعكس الواقع الحالي للمؤسسات وبيئاتها. نشير هنا أيضاً أن الباحثين قد حققوا تقدم كبير وهام في تطبيق المفاهيم النظرية للإدارة الاستراتيجية في الميدان وأدى ذلك إلى إنشاء أطر وأدوات جديدة وعديدة للبحث يمكن أن توجه الممارسة أيضاً، ولكن مع هذه التطورات أتت تحديات وفرص جديدة مع نمو الميدان الذي أصبح أكثر تخصصاً في مجالات بحثية مختلفة.

3.3 تعمق الأسس النظرية للإدارة الاستراتيجية وتطورها:

إن بلورة القضايا الأساسية للإدارة الاستراتيجية المشار إليها في المحطة السابقة قد حفز الجهود الرامية إلى وضع واختبار الحجج التي تحيط بهذه المسائل بصورة أكثر منهجية. قبل هذه المحطة لم يكن من الواضح ما إذا كان الميدان يتمتع بإطار نظري موحد مقبول ولا حتى بسلسلة من النظريات أو الفرضيات المقبولة على نطاق واسع، وفي غياب الأساس النظري المتين كان من الصعب الربط بين الملاحظات التجريبية التي يتم توليدها، كان مجال الإدارة الاستراتيجية في ذلك الوقت أشبه بمجال علم الأحياء قبل تطور وقبول نظرية داروين التطورية في الانتقاء الطبيعي، التي تعكس سلسلة من الحقائق التي سمحت بتصنيف الظواهر ووضع علامات عليها ولكنها غير قادرة على الربط بين هذه العلامات وتقديم توقعات قوية بشأنها.

خلال هذه المحطة تم تطوير العديد من النظريات التي تهدف إلى شرح الأسئلة التي تستند إليها القضايا الأساسية للإدارة الاستراتيجية، يمكن وضع هذه النظريات في ثلاث فئات هي:

- نظريات الميزة التنافسية؛

- نظريات تنظيم المؤسسة كعامل استراتيجي.

- نظريات تخصيص الموارد والاستثمار الاستراتيجي.

أولا - نظريات الميزة التنافسية: تستند هذه النظريات إلى أعمال كل من (caves, 1977) و (Porter, 1980) التي ركزت على كيفية تأثير حواجز الحركة وهيكل الصناعة على سلوك المؤسسة وأدائها؛ واقترحت مساهمات (Barney, 1986) و (Lippman & Rumelt, 1982) كيف يمكن أن تؤدي ظروف عوامل السوق إلى ميزة تنافسية عبر المنافسين المباشرين، وأوضحت مساهمات (Wernerfelt 1984)، (Barney 1991)، و (Peteraf 1993) كيف يمكن الاستفادة من الموارد لتوليد ميزة تنافسية مؤقتة أو مستدامة. سلطت المقاربات الأخرى القائمة على الكفاءات الضوء على الاختلافات الجوهرية بين المؤسسات من حيث قواعد المعرفة والقدرات نجد هنا أعمال (Kogut & Zander, 1992)، (Henderson & Cockburn؛ 1992)، الروتينات (Nelson & Winter, 1982)؛ (Helfat، 1994)؛ (Klepper & Simons، 2000)، القدرات الديناميكية (Teece, Pisano, shuen, 1997)، ركزت بحوث أخرى ذات صلة على أثر المعرفة على الميزة التنافسية خاصة من خلال أعمال (Porac & Thomas، 1989)، (Baden-Fuller، 1989)، (Huff، 1992)، والتعلم التنظيمي (Levitt & March، 1993)، (Levinthal & March، 1993)، (March، 1991)، (March، 1988) يمكن الإشارة هنا أيضا إلى الأبحاث التي تناولت المصادر الأخرى للميزة التنافسية من خلال أبحاث (W. Chan، 2005) Kim & Renée Mauborgne، تحت ما يعرف بإستراتيجية المحيط الأزرق. (Leiblein & Reuer، 2019، p. 10)

ثانيا- نظريات تنظيم المؤسسة كعامل استراتيجي: يندرج ضمن هذه الفئة ، الأبحاث التي تناولت الجوانب الأخلاقية المرتبطة بسلوك المؤسسة، نجد هنا مثلا أبحاث (Alchian & Demsetz، 1972)، (Holmstrom، 1979)، (Hart، 1995)، كما نجد أيضا الأبحاث المرتبطة بالسلوك الانتهازي (Williamson، 1975) (Klein، Crawford، & Alchian، 1975) (1978) سمح ذلك بظهور نظريات لاقت قبولا جيدا بشأن الطريقة التي تتأثر بها الأسواق وعملت على

التخفيف من السلوك الانتهازي ، كما عززت هذه النظريات العمل في الإدارة الاستراتيجية بالاعتماد على "المواءمة التمييزية" بين سمات المعاملات والأشكال المختلفة للحكومة (Williamson, 1991).

ثالثاً- نظريات تخصيص الموارد والاستثمار الاستراتيجي: اهتمت هذه الفئة بالأسباب التي تؤدي إلى اختلاف المؤسسات في تخصيص الموارد والقرارات التنظيمية، وركزت على تأثير الطموحات والأهداف، عدم اتساق المعلومات، الاختلافات في السلطة بين المؤسسات أو بين المستويات التنظيمية على عملية صنع القرار، نجد هنا أعمال (Simon, 1970); (Bower, 1970); (Cyert & March, 1963); (1976)، أبحاث أخرى اهتمت بالعمليات التنظيمية التي توجه فرص الاستثمار (Burgelman, 1983)، دراسات أخرى اهتمت بكيفية تأثير الاختلاف في العمليات على عملية البحث عن فرص الاستثمار نجد هنا مثلاً أعمال (Katila & Ahuja, 2002)، بحوث أخرى اهتمت بكيفية خلق المؤسسة خيارات حقيقية للقيام بمزيد من الاستثمارات بشروط من المحتمل أن تكون مواتية، نجد مثلاً هنا أعمال (Myers, 1977)، (Kogut, 1991)، (Kogut & Kulatilaka, 1994)، بحوث أخرى ذات صلة ركزت على أهمية توقيت الاستثمار عندما يكون الالتزام من طرف المؤسسة ذو قيمة.

يمكن الإشارة هنا أن الأبحاث السابقة ذات قيمة كبيرة ولا تزال تلقي استشهادات كبيرة من طرف الباحثين، علاوة على ذلك فهي تؤثر بشكل كبير على البحوث المعاصرة، على سبيل المثال أوضحت الأبحاث الأخيرة مع توسع الأفكار الكلاسيكية المتعلقة بهيكل الصناعة كيفية تأثير التفاعلات التنافسية بين المنافسين والحلفاء والموردين على إنشاء وتوزيع القيمة عبر المشاركين في شبكة القيمة أو النظام البيئي، بحوث أخرى أبرزت أهمية اكتشاف القدرات، انتقائها وإنشائها (Teece & Pisano, 1994); (Helfat & Peteraf, 2009); (Teece, Pisano, & Shuen, 1997) أو التأكيد على دور الثقافة والتنظيم في تنسيق الأنشطة (Grant, 1996). هذه الأمثلة تبين المساهمات النظرية التي ميزت المحطة الثانية من بحوث الإدارة الاستراتيجية وكيفية تأثيرها على البحوث الحالية.

لقد ساهمت المحطة الثانية من بحوث الإدارة الاستراتيجية من ثلاث زوايا كما يلي: (Leiblein &

Reuer, 2019, p. 12)

أولاً: ساعد تطوير نظريات دقيقة الباحثين في تحديد أولويات أنشطة البحث والاشكاليات الواجب دراستها، ذلك أن النظريات الدقيقة لا توفر مقترحات للاختبارات التجريبية فحسب، بل تقترح فرضيات واضحة وقابلة للاختبار تخفف العبء على الأبحاث التجريبية اللاحقة. على سبيل المثال تفترض نظرية

الخيار الحقيقي أن المؤسسات قد تلجأ إلى تنفيذ مشاريع دولية مشتركة (IJVs) في محاولة للحد من المخاطر السلبية عن طريق تنفيذ الالتزامات، ومع ذلك فإن البحوث التجريبية المبكرة التي تشير إلى أن تكوين المشاريع المشتركة لم يخفف بل زاد في الواقع من المخاطر السلبية، مما يثير الحاجة إلى استكشاف قدرة المؤسسة على إدارة المرونة التي تفرضها مقارنة الخيار في بيئة معقدة ومتعددة الجنسيات.

ثانياً: نظراً لاستخدام المفاهيم الكلية في الدراسات الإدارية مثل مصطلح "المؤسسة"، فقد ساعد تطوير النظريات الميدان على تحديد الأجزاء الحرجة من النظام الصناعي و "الأبعاد" للعناصر المهمة التي تقوم عليها هذه الأجزاء الفردية. على سبيل المثال تؤكد تكلفة المعاملات وحقوق الملكية والنظريات القائمة على المعرفة وحل المشكلات على أبعاد أو عناصر مختلفة للمؤسسة. وهذا يثير بطبيعة الحال تساؤلات بشأن ما إذا كانت التأثيرات العامة على المؤسسة ترجع إلى كثافة الحوافز، و / أو الرقابة الإدارية، و / أو نظم تسوية النزاعات أو مجموعة أوسع من القضايا التي تم التأكيد عليها في نظريات أخرى مثل الولاء ل (Simon) أو رموز الهوية ل (Kogut & Zander).

ثالثاً: هناك أسباب وجيهة تعطي الإطباق أن النظريات التي نشأت في الجيل الثاني من بحوث الإدارة الاستراتيجية استفادت من الممارسة. ورغم أن العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بالبحوث النظرية لا تفرض دوماً على الباحثين إلا أنها تؤثر على الممارسين الذين يختارون تطبيق ممارسات استناداً إلى هذه النظريات. حيث تؤدي النظريات القوية أحياناً إلى نشر نتائج غير صحيحة عند تطبيقها في الميدان.

4.3 الاهتمام بالأبحاث المحددة والمتخصصة:

يميز هذه الحطة التغييرات في الطريقة التي يقوم بها الباحثون في مجال الاستراتيجية بجمع وتحليل البيانات بشكل خاص، حيث يظهر استجابة هذا المجال لاستخدام الأساليب الإحصائية في العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما هو معروف الآن، لفتت ثورة الأساليب الإحصائية الانتباه إلى قيود استخدام التقنيات الإحصائية مثل الانحدار متعدد المتغيرات لتقييم العلاقات السببية والارتباطات بين المتغيرات، حيث اكتسبت البحوث الذي تستخدم تصميمات شبه تجريبية أهمية كبيرة في التسعينيات من القرن الماضي، ففي الإدارة الاستراتيجية والمجالات ذات الصلة التي غالباً ما تعتمد على استخدام البيانات المتأتية من الملاحظة، أدى التقدم في المنهجية إلى توجه الباحثين نحو البحوث التي تستخدم الاستدلال السببي (استخدام المتغيرات، والنماذج ذات المرحلتين، نماذج الاختلاف، نماذج الانحدار، التجارب الميدانية). غالباً ما ساعد إدخال هذه الأدوات في توضيح التناقضات بين الجوانب النظرية والأدلة العملية. على سبيل المثال أشار (Shaver) إلى أن الاختيار الاستراتيجي يتم اعتماده ذاتياً وبالتالي من المرجح أن تكون

النماذج التجريبية التي توضح معايير الاختيار الاستراتيجي غير مجدية، يوضح (Shaver) كيف يؤثر الاختيار الذاتي للدخول إلى سوق خارجية من خلال الاستحواذ على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو استنتاج ساعد في تفسير هشاشة النتائج السابقة فيما يتعلق بالنتائج العامة لأشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية. (Shaver, 1998, p. 577)

بحث بارز آخر يوضح أهمية التحديد الجيد للاستراتيجية لكل من (Chatterji, Findley, Jensen, Meier, & Nielsen) ويخص صناعة صيد الأسماك في البيرو، حاولت الدراسة اثبات كيفية تأثير انخفاض النطاق التنظيمي على الإنتاجية على مستوى المؤسسة، حيث مكنت هؤلاء المؤلفين التوفيق جزئياً بين المناقشات المرتبطة بالآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الترابط التنظيمي، تشير الدراسة أن المؤسسة تصمم هيكلها التنظيمية للاستفادة من الاعتماد المتبادل الإيجابي بين الأنشطة، ولكن عندما تفعل ذلك فإن "المؤسسة تخلق أيضاً ترابطاً سلبياً يميل إلى الاستمرار بمرور الوقت". (Natividad & Rawley, 2015, p. 16)

إن استعراض التطور التاريخي للبحث في مجال الاستراتيجية يوضح هيمنة علم الاقتصاد على الاستراتيجية مقارنة بالتخصصين الآخرين، علم الاجتماع والعلوم السياسية، فإن الاقتصاد بلا شك هو الذي يهيمن من خلال ثلاثة أقطاب: النموذج الكلاسيكي للاقتصاد الصناعي SCP، (الهيكل / السلوكيات / الأداء)، والذي تم تأسيسه في المجال مع أعمال Wrigley, Rumelt، منتصف السبعينيات، ثم مع Porter في الثمانينيات؛ المقاربات القائمة على الموارد المستوحاة من أعمال Penrose والتي قدمها Wernerfelt و Barney، هي التي ستسود بداية من 1990، بعدما قدمها Hamel & Prahalad سنة 1989 كبديل؛ نظرية الوكالة لـ (Jensen & Meckling) وقبل ذلك نظرية تكلفة المعاملة لـ Williamson سنة 1975 الذي أخذت دورها من الأهمية من حيث الأبحاث أيضاً. (Martinet, 2008, p. 45)

4. خاتمة:

إن مراجعات الأدبيات لبحوث الإدارة الاستراتيجية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تكامل المجال وذلك بطرق مختلفة في الإدارة الاستراتيجية، فقد شهد منتصف الثمانينيات ولادة مقارنة نظرية جديدة في مجال الإدارة الاستراتيجية مع نشر مقال أساسي بقلم Wernerfelt سنة 1984. خضع حقل الإدارة الاستراتيجية الذي طالما هيمنت عليه مناهج البحث فيما يعرف بالاقتصاد الصناعي إلى تطور كبير على مدى العقدين الماضيين مع ظهور المقاربة القائمة على الموارد (RBV). إذا كانت المقاربة الصناعية تنطلق

من عوامل خارجية للمؤسسة لشرح مفهوم الميزة التنافسية وتفسير التباين بين أداء المؤسسات، فإن RBV تفضل الاعتماد على تحليل داخلي من خلال تسليط الضوء على عدم تجانس الموارد بين المؤسسات. المحاولات النادرة لتجميع هذين المقاربتين لم تنجح حتى الآن في تكوين إجماع نظري حول أصل الميزة التنافسية. إن البحث عن إجماع نظري حول مسألة أصل الأداء يتعرض للخطر مع الميول نحو الاستقطاب بين المقاربتين. أدت الجهود المبذولة لتعميق وصقل RBV إلى ظهور مقارنة قائمة على الكفاءات بفضل أعمال (Hamel & Prahalad) والمقاربات القائمة على المعرفة لـ (Grant)، وبالتالي توسيع الفجوة مع النهج الخارجية.

كيف نفسر حقيقة أن البحث في الإدارة الإستراتيجية قد ابتعد عن المقاربة الخارجية للتركيز على التحليل الداخلي للميزة التنافسية للمؤسسة؟ في الواقع إذا كانت النظرة إلى الاستراتيجية قد غيرت المنظور، فذلك لأنه في البلدان الصناعية تغير نموذج المنافسة وبالتالي انتقل تحليل الميزة التنافسية إلى مستوى أعلى وهو مزيج الموارد.

6. قائمة المراجع:

- Durand , T., & Shimada, S. (2018). Les processus stratégiques, Comment les organisations élaborent la stratégie. paris: EMS édition.
- Shaver, J. (1998). Accounting for Endogeneity When Assessing Strategy Performance: Does Entry Mode Choice Affect FDI Survival? Management Science, 44(4).
- Bettis, R. A., & Blettner, D. (2020). Strategic Reality Today: Extraordinary Past Success, but Difficult Challenges Loom. Strategic Management Review, 01(01).
- Fréry, F. (2017). Stratégique. paris: pearson edition.
- Leiblein, M. J., & Reuer, J. (2019). Foundations and futures of strategic management. Strategic Management Review, 1(1).
- Martinet, A. (2008). 50 ans de recherche en stratégie :normalisation ou pluralisme épistémologique ? Finance Contrôle Stratégie, 11(hors série).
- Martinet, A. (2014). épistimologie de la stratégie. Dans F. Tannery, j.-p. Dennis, & a. Martinet, encyclopédie de la stratégie. Paris: Vuibert.
- Natividad, G., & Rawley, E. (2015). Interdependence and Performance: A Natural Experiment in Firm Scope. strategy science, 01(01). Récupéré sur <https://pubsonline.informs.org/journal/stsc>
- Richard P. , R., Schendel, D., & Teece, D. (1995). Fundamental Issues in Strategy: A Research Agenda. Administrative Science Quarterly.

- Schendel, D. E., & Hofer, C. (2013). STRATEGIC MANAGEMENT A New View of Business Policy and Planning. BOSTON: Little, Brown and Company.
- Whittington, R., Regnér, P., Angwin, D., Johnson, G., & Scholes, K. (2020). Exploring strategy text and cases. London Uk: Pearson.